

هيئة الأوراق المالية  
JORDAN SECURITIES COMMISSION



هيئة الأوراق المالية

الخطة الاستراتيجية

2020-2018

صادرة بموجب قرار مجلس المفوضين

رقم (2018/19) تاريخ 2018/1/15

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
3	1. المقدمة
6	2. التخطيط الاستراتيجي في هيئة الأوراق و منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية
10	3. أهم انجازات الهيئة للفترة السابقة وأهم المعوقات
11	4. الرؤية و الرسالة، والقيم الجوهرية
12	5. الاهداف الوطنية والمؤسسية والتشغيلية والمبادرات الملكية
14	6. التحليل الرباعي SWOT ANALYSES
19	7. ملخص تحليل البيئة الخارجية PESTEL
20	8. الاهداف الفرعية Strategic Objectives
24	9. خطة العمل Action Plan
47	10. الموازنة Budget

## 1. المقدمة:

هيئة الأوراق المالية هي هيئة رسمية رقابية منظمة لسوق رأس المال أنشئت بموجب قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997، وهي ترتبط برئيس الوزراء وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري والشخصية الاعتبارية. وقد جاء إنشاؤها وتحديد نطاق عملها في السوق بهدف حماية المستثمرين في الأوراق المالية في بورصة عمان، وتنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية، وحماية السوق من المخاطر التي قد يتعرض لها.

ويقوم على إدارة الهيئة والإشراف على شؤونها مجلس يتألف من خمسة مفوضين متفرغين من ذوي الخبرة والاختصاص بمن فيهم الرئيس ونائبه، يتم تعيينهم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء على أن يقترن ذلك بالإرادة الملكية السامية. ويناط بمجلس المفوضين مهام عديدة لتحقيق الأهداف التي تم إنشاء الهيئة من أجلها، وتشمل إعداد مشاريع القوانين والأنظمة وإصدار التعليمات، والموافقة على التعليمات والأنظمة الداخلية لبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية، ومنح التراخيص لممارسة أعمال الخدمات المالية ومعتمدي سوق رأس المال والموافقة على تسجيل الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، واعتماد المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ومعايير تقويم الأداء التي يجب على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة التقيد بها.

يخضع لرقابة الهيئة وإشرافها بموجب قانون الأوراق المالية رقم (18) لعام 2017 الشركات المصدرة للأوراق المالية وشركات الخدمات المالية المرخص لها ومعتمدو سوق رأس المال وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار في الأوراق المالية.

تؤمن هيئة الأوراق المالية بأن إنجاز سوق رأس المال الأردني هو حصيلة دراسات وتجارب وشراكات محلية وخارجية، وبأن انفتاح مؤسسات سوق رأس المال على العالم ومواكبة التطورات وفضل الممارسات على الصعيد الدولي والاطلاع على مجريات التطور العالمي واستيعابها للتطوير والجهود التنظيمية التي بذلت لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة كان وراء الإنجاز والثقة بالسوق. لذلك تولي هيئة الأوراق المالية أهمية كبيرة لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والخبرات مع المؤسسات المحلية والعربية والدولية، وترتبط الهيئة مع نظيراتها على المستوى العربي والدولي باتفاقيات تبادل للمعلومات ومذكرات تفاهم بما يساهم في تحقيق أهداف الهيئة وتطوير سوق رأس المال في الأردن ولدى هذه الجهات، وفق شروط تحافظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة. وتحكم هذه الاتفاقيات والمذكرات

مبادئ دولية متفق عليها وصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، وقد تم توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع عدد من الهيئات والأسواق العربية والدولية مثل الامارات البحرين والكويت ومصر وماليزيا والصين ورومانيا وتايوان ونيوزلندا واورانيا وعمان وقطر، كما ان الهيئة عضو فاعل في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وهي عضو مؤسس لاتحاد هيئات الاوراق المالية العربية بالاضافة الى أنها احدى الهيئات الدولية الموقعة على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف الصادرة عن منظمة (IOSCO)، وهي مذكرة تعنى بالتعاون وتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية على أسواق رأس المال في العالم، وقبول أي جهة رقابية ضمن الموقعين يعني أن الأطر التشريعية والرقابية التي تطبقها هي وفق المعايير الدولية. كما تم توقيع اتفاقية مع منظمات دولية مثل ال IFC للتعاون في مجال حوكمة الشركات. أما على المستوى المحلي فان الهيئة وقعت العديد من مذكرات التفاهم مع المؤسسات الوطنية ومنها البنك المركزي ودائرة مراقبة الشركات ووحدة مكافحة غسل الأموال، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بين الهيئة وهذه الجهات في مجال التنظيم والرقابة وتبادل المعلومات.

وتسعى الهيئة إلى تعزيز ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية ونشر وتجزير المعرفة بها لدى الجمهور، بغرض توسيع قاعدة المستثمرين وذلك من خلال نشرها العديد من مواد التوعية عبر وسائل الإعلام وعقد محاضرات ولقاءات متخصصة مع عدد من المؤسسات الوطنية واستقبال وفود طلابية من الجامعات والمعاهد.

وتعزيزاً لحماية المستثمرين في الأوراق المالية والافصاح والشفافية في السوق وحفاظاً على حقوق المتعاملين فيه، طبقت الهيئة مبادئ حوكمة الشركات على الشركات المدرجة في السوق من خلال اصدار تعليمات حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة بالتعاون مع مؤسسات سوق رأس المال. كما تؤمن الهيئة أن علاقتها مع الجهات الرقابية كالسلطة القضائية والسلطة التشريعية وأجهزة الإعلام هي علاقة شراكة هدفها حماية المستثمرين والارتقاء بسوق رأس المال الوطني. وتولي الهيئة تطوير العاملين فيها اهتماماً مركزياً من خلال التدريب الداخلي وإحاقهم بالدورات واللقاءات التدريبية المحلية والخارجية لتعزيز خبراتهم وقدراتهم مما ينعكس إيجاباً على سوق رأس المال الوطني. كما تولي الهيئة اهتماماً مستمراً للتطوير الالكتروني من خلال التحديث والتطوير على البنية التحتية وتقديم خدمات الكترونية تفاعلية كنظامي الترخيص والافصاح الالكتروني.

تحرص الهيئة على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأردن واستمرت في دورها تجاه المجتمع المحلي عن طريق تنفيذ أنشطة تعمل على تجذير مفهوم المسؤولية المجتمعية وتعزيز روح التعاون والمبادرة وحس المسؤولية لدى الموظفين وخلق جو إيجابي مع أفراد المجتمع المحلي ومؤسساته. وتؤمن الهيئة أن استقرار الأردن الاقتصادي والاجتماعي واعتداله بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم والحفاظ على استقلالية الهيئة كجهة رقابية كان عنصراً حاسماً في تقدم سوق رأس المال الوطني وتجذير ثقة المتعاملين فيه.

## 2. التخطيط الاستراتيجي في هيئة الأوراق المالية و منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية:

### 2.1 التخطيط الاستراتيجي في هيئة الأوراق المالية:

تعتمد هيئة الأوراق المالية منهجية للتخطيط الاستراتيجي تستند الى النظريات والممارسات الحديثة في مجال التخطيط الاستراتيجي، ومن خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية للهيئة ومراجعة وتقييم الاستراتيجيات السابقة في ضوء الظروف والمعطيات الداخلية والخارجية، كما تعتمد الهيئة عند مراجعة خطتها الاستراتيجية على ما تم تنفيذه من الخطة السابقة والعوائق المرتبطة بالتطبيق. وقد جرى آخر تعديل للخطة الاستراتيجية عام 2017 من قبل لجنة التخطيط الاستراتيجي من خلال عقد عدة ورشات واجتماعات تمت لهذه الغاية. كما قامت الهيئة بدراسة توصيات تقرير تقييم جائزة الملك عبدالله لتميز الاداء الحكومي والاحذ بالملاحظات الواردة فيه والتباحث مع الشركاء ذوي العلاقة ودراسة مفاهيم ومعايير التميز تمهيدا لبناء الاستراتيجية بناء على الخطوات التالية:

#### ▪ واقع هيئة الأوراق المالية الحالي:

ويشمل دراسة واقع الهيئة من حيث التشريعات التي تحكم عملها، واختصاصاتها ومهامها، ونشاطاتها ووظائفها الرئيسية، وهيكلها التنظيمي الحالي وإدارتها، ومواردها البشرية والأنظمة الداخلية، والمتعاملين معها والجهات المستفيدة عامة، وإجراء تحليل لتقييم نقاط القوة والضعف الداخلية في الهيئة والعوامل المساعدة والتحديات في بيئتها الخارجية، وكذلك تحديد المواضيع الداخلية والخارجية الجوهرية المؤثرة في مستقبل الهيئة والتي ينبغي تناولها خلال عملية التخطيط.

#### ▪ الآفاق والتطلعات:

ويشمل تحديد رؤية شاملة لوضع الهيئة المستقبلي المرغوب به، ورسالتها ومبادئ عملها وقيمها الجوهرية، ووضع الأهداف المؤسسية التي ترغب الهيئة بتحقيقها ضمن خططها، وتحديد المخرجات التي سيتم إنجازها من قبل الهيئة لتحقيق الأهداف المقترحة في الخطة.

#### ▪ إعداد الخطط:

ويشمل اختيار وإعداد خطط العمل الكفيلة بالتعامل مع القضايا الجوهرية وتحقيق غاياتها وأهدافها المؤسسية آخذين بعين الاعتبار المحددات الزمنية و الموارد المتاحة وتوجهات مجلس مفوضي الهيئة.

#### ▪ الرقابة والتقييم:

ويشمل دراسة مخرجات أداء الهيئة بهدف متابعة ومراقبة التقدم نحو تحقيق الأهداف، ومؤشرات الأداء على مستوى الأهداف المؤسسية وأهداف الدوائر، وإجراءات جمع البيانات وتحديد مصادرها، وأخيراً أنظمة إعداد تقارير المتابعة والتقييم لبيان التقدم المنجز في تحقيق الأهداف.

## 2.2 منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية:

تعتمد الهيئة في بناء خطتها الاستراتيجية على توظيف جهود الفريق الواحد الذي يتكون من قيادة الهيئة وافراد من ذوي الخبرة والدراية بأعمال الهيئة وجوانبها الوظيفية المختلفة و بيئتها الخارجية للوصول إلى تعريف واضح لرؤية الهيئة ومهامها ومبادئها وأهدافها واستراتيجياتها وبالتالي تحديد مقاييس أدائها المهني كما تشارك الهيئة المتعاملين والشركاء الرئيسيين في عملية الاعداد والمراجعة للخطة لضمان تحقيق اهدافها.

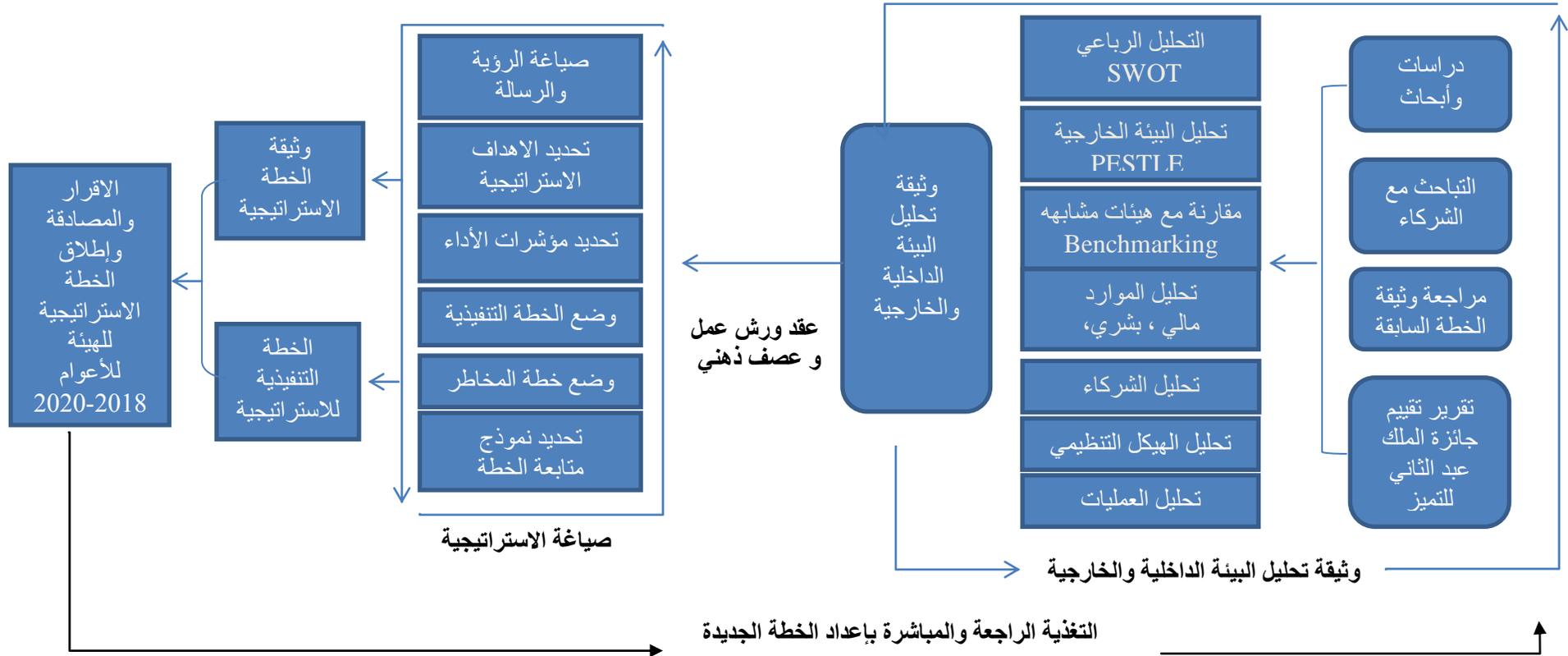
#### ▪ تحديد الجهات المشاركة في إعداد ومراجعة الخطة وتنفيذها من خلال:

- تكليف لجنة التخطيط الاستراتيجي بمتابعة تنفيذ إعداد الخطة وإقرارها.
- مشاركة جميع دوائر ومكاتب الهيئة في وضع الخطة الاستراتيجية.
- متابعة اعداد الخطة الاستراتيجية من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

## ▪ جمع المعلومات وتحليلها باستخدام العديد من الوسائل منها:

- الرجوع لنظريات سابقة في مجال التخطيط الاستراتيجي.
- التقرير التقييمي للهيئة المرسل من مكتب جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الاداء الحكومي والشفافية.
- الدليل الارشادي للتخطيط الاستراتيجي لوزارة تطوير القطاع العام.
- خارطة طريق تطوير مؤسسات سوق رأس المال المعدة من قبل البنك الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية.
- عقد سلسلة من ورش العمل الداخلية والمشاركة بعدد من الدورات وورش العمل الخارجية .
- إجراء التحليل الرباعي SWOT للوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والعمل على ترتيبها حسب الاولوية ضمن نظام خاص تستخدمه الهيئة.
- إجراء تحليل PESTLE لتحليل البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتشريعية والبيئية.
- استخدام العديد من الاستبيانات لفهم البيئة الخارجية وأخذها في الاعتبار عند تنفيذ عملية التخطيط الاستراتيجي.
- جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالأهداف الوطنية من خلال وثيقة الأردن 2025 والبرنامج التنفيذي التنموي والاجندة الوطنية وغيرها.
- جمع البيانات والمعلومات عن الأوراق النقاشية لجلالة الملك والمبادرات الملكية، خطابات العرش السامي، خطابات جلالة الملك، وكتب التكليف السامي وتوصيات لجنة النزاهة التي تساهم فيها الهيئة.
- جمع البيانات والمعلومات من التقارير الدولية الصادرة عن الأردن مثل البنك الدولي وIOSCO.
- مقارنة فاعلية الخيارات الاستراتيجية المختلفة الناتجة عن الورش والمذكرات والوثائق، وحفظ ما تم التوصل إليه خلال ورش العمل من نتائج لمراجعتها لاحقاً.

## منهجية اعداد الخطة الاستراتيجية



### 3. أهم إنجازات الهيئة للفترة السابقة وأهم المعوقات:

#### ■ أهم الإنجازات:

- إقرار قانون هيئة الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017 .
- اعداد و مراجعة عدد من التشريعات النافذة في الهيئة وتعديلها مثال اقرار تعليمات التعامل بالبورصات الاجنبية.
- اقرار تعليمات الحوكمة مما اسهم في تحسين مرتبة الأردن ضمن مؤشر حماية المستثمرين الاقلية بتقديم مقداره 19 درجة .
- إقرار خارطة الطريق لتطوير سوق رأس المال الوطني التي أعدت بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية EBRD.
- إدخال أدوات جديدة للاستثمار في الأوراق المالية من خلال اصدار الصكوك الاسلامية ، والبدء بالعمل بصناديق الاستثمار المشترك.
- تعزيز جودة حصول المستثمرين على الافصاحات من خلال اعتماد نظام الافصاح الالكتروني XBRL.
- تقديم خدمات إلكترونية تفاعلية كأنظمة الترخيص والتفتيش الالكتروني ومركزه المخاطر ومشروع نظام تتبع المعلومات Work Flow.
- تعديل الهيكل التنظيمي واستحداث وحدات ادارية جديدة ليتواءم مع مشاريع الخطة الاستراتيجية وضمان دقة وسرعة انجازها.
- التحديث والتطوير المستمر للبنية التحتية التقنية.
- تعزيز التشاركية المحلية والدولية من خلال إعداد مذكرات تفاهم مع عدد من الدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية.
- عقد برامج تدريبية متخصصة كدورات ضباط الامتثال ومدراء الاصدار وأمناء الاصدار .
- الحفاظ على الكفاءات البشرية واستقطاب كفاءات جديدة من خلال التعيين والتدريب ومراجعة تعليمات المكافآت والحوافز.

#### ■ أهم المعوقات:

- الاضطرابات غير المسبوقة والمحيطة بالمنطقة وما نتج عنها من آثار سلبية على المتعاملين والشركات المدرجة في السوق المالي وشركات الخدمات المالية مما انعكس على عامل الثقة والسيولة والاستثمار .
- التحديات الاقتصادية الناجمة عن وجود اختلالات محلية هيكلية بما فيها ضعف انضباط المالية العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتباطؤ النمو الاقتصادي.

#### 4. الرؤية، الرسالة، والقيم الجوهرية :

##### ▪ رؤيتنا Our Vision:

الارتقاء بسوق رأس المال الأردني ليكون بيئة جاذبة للاستثمار تتمتع بالعدالة والشفافية والكفاءة وفقاً لشواخص القانون وسيادته.

##### ▪ رسالتنا Our Mission:

تنظيم ومراقبة وتطوير سوق رأس المال الأردني في مجال الإفصاح واعمال الخدمات المالية والتعامل بالأوراق المالية بما يعزز الثقة بالاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار وحماية المستثمرين والاستمرار بتطوير التشريعات والبيئة التقنية وفقاً لأحدث المعايير والممارسات الدولية.

##### ▪ قيمنا الجوهرية:

- الإفصاح والشفافية وإعلاء سيادة القانون.
- الموظفون هم الثروة الحقيقية ولهم الحماية وفق القانون.
- الحفاظ على سرية المعلومات بما لا يتعارض مع مبادئ الإفصاح.
- التطوير المستمر.
- تعزيز المعرفة ونشرها.
- المسؤولية المجتمعية.
- الولاء والانتماء.
- المبادرة والابداع.
- الأمانة والنزاهة.
- العمل بروح الفريق.
- التميز في تقديم الخدمة.
- التشاركية.

## 5. الاهداف الوطنية والمؤسسية والتشغيلية والمبادرات الملكية:

### ▪ تدعم الهيئة هدفين وطنيين هما:

- المساهمة في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحسين بيئة الاستثمار المالي.
- المساهمة في الحفاظ على الاستقرار الكلي من خلال تحقيق استقرار أسواق رأس المال.

### ▪ تدعم الهيئة الاهداف المؤسسية Strategic Goals:

#### 1. حماية المستثمرين في الأوراق المالية.

تهدف الهيئة إلى حماية المستثمرين في الأوراق المالية من خلال تطوير ادوات الرقابة على المتعاملين في السوق ، وتعزيز التزام الشركات بتوفير المعلومات الإفصاحية الملائمة للمستثمرين ، كما تسعى الهيئة الى رفع كفاءة العاملين في سوق راس المال من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة بهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرين .

#### 2. تنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية.

تهدف الهيئة الى تطوير التشريعات الناظمة لمؤسسات سوق راس المال من خلال مراجعة التشريعات المعمول بها، وقرار تشريعات جديده للارتقاء بسوق راس المال الاردني الى مصاف الاسواق الاقليمية والعالمية لزيادة كفاءة السوق وعدالة التعامل بين جميع الاطراف ذوي العلاقة.

#### 3. حماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض لها.

تهدف الهيئة إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها السوق وذلك بتطوير البنية التحتية لانظمة التعامل فيه وزيادة الوعي الاستثماري للمتعاملين من خلال عقد برامج توعوية ذات علاقة بسوق رأس المال والحفاظ على الكفاءات البشرية العاملة فيه واستقطاب كفاءات جديدة.

## ■ الاهداف التشغيلية:

1. تنظيم ومراقبة اصدار الاوراق المالية والتعامل بها .
2. ضمان افصاح المصدرين بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين والمتعلقة بالاصدارات العامة للاوراق المالية .
3. تنظيم ومراقبة الافصاح بما في ذلك التقارير الدورية التي يعدها المصدرون .
4. تنظيم شؤون الترخيص والاعتماد ومراقبة اعمال المرخص لهم والمعتمدين في سوق رأس المال .
5. اعتماد معايير الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية.
6. تنظيم ومراقبة السوق المالي واسواق تداول الاوراق المالية .
7. تنظيم مركز ايداع الاوراق المالية ومراقبته .
8. تنظيم صناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار .

## ■ تدعم الهيئة المبادرات الملكية الوطنية التالية بشكل اساسي:

1. الاوراق النقاشية وأوراق العمل لجلالة الملك عبد الله الثاني .
2. خطابات العرش السامي.
3. الرؤية الاقتصادية لجلالة الملك عبد الله الثاني.
4. الحكومة الالكترونية.
5. مبادرتي تطوير القضاء و التعليم.
6. لجنة النزاهة الوطنية.
7. الخطة العشرية للاقتصاد الوطني وثيقة الأردن 2025.

## 6. التحليل الرباعي SWOT ANALYSES:

### نقاط القوة Strengths:

التسلسل	نقاط القوة Strengths
1	إقرار القانون الجديد للأوراق المالية رقم 18 لسنة 2017
2	الهيئة هي الجهة الرئيسية المنظمة لسوق رأس المال بموجب قانون الأوراق المالية.
3	هيكل تنظيمي واضح مع تفويض للصلاحيات.
4	اهتمام الإدارة العليا في الهيئة بالتخطيط الاستراتيجي.
5	استقلال مالي وإداري وفق قانون الأوراق المالية.
6	مواكبة الممارسات والمعايير الدولية.
7	وجود موظفين ذوي خبرة واختصاص ودراية بمجال عمل الهيئة.
8	بيئة عمل ملائمة.
9	متانة العلاقة مع مؤسسات سوق رأس المال وشركات الخدمات المالية من خلال توفير أدوات اتصال فاعلة
10	التوجه باستخدام الطاقة البديلة

■ نقاط الضعف Weaknesses:

التسلسل	نقاط الضعف Weaknesses
1	صعوبة تعديل الهيكل التنظيمي بسبب الحاجة لموافقة جهات خارجية.
2	عدم تفعيل قسم التخطيط الاستراتيجي وادارة المخاطر .
3	الحاجة لمراجعة التشريعات وتعديلها بشكل دوري لسرعة الابتكارات في سوق رأس المال.
4	صعوبة الاستقطاب النسبي للكوادر الفنية المتخصصة والاحتفاظ بها.
5	الحاجة المستمرة الى مواكبة التطورات في الانظمة الالكترونية والاجهزة .
6	ضرورة تحديث وتطوير الموقع الالكتروني ومحتواه بشكل دوري.
7	محدودية المساحة المتوفرة بالمبنى.

▪ **الفرص Opportunities:**

التسلسل	نقاط الفرص Opportunities
1	مناخ مستقر سياسياً وأمنياً.
2	أعتماد الاردن نهج التصحيح الاقتصادي
3	تطبيق الحكومة الالكترونية وتطور قطاع الاتصالات في المملكة.
4	اعتماد توصيات لجنة النزاهة الوطنية وخطة الأردن 2025
5	وجود بعض الإعفاءات للمتعاملين بالأوراق المالية من ضريبة الدخل.
6	عضوية الهيئة في المنظمات الدولية والعربية ذات العلاقة بالأسواق المالية.
7	التوجه الحكومي نحو استخدام مصادر الطاقة البديلة.

## ■ التهديدات Threats:

التسلسل	نقاط التهديدات Threats
1	وجود اسواق مالية منافسة.
2	ضعف الوعي العام للاستثمار بالأوراق المالية.
3	عدم وجود محاكم متخصصة لفض النزاعات المتعلقة بالأوراق المالية.
4	ندرة العنصر البشري المؤهل في مجال سوق رأس المال.
5	النزاعات والتوترات في الدول المجاورة وأثر ذلك على أداء الشركات
6	تعدد الجهات الرقابية على الشركات.
7	طول الفترة اللازمة لتعديل القانون.
8	القرارات والبلاغات المؤثرة على الأداء.
9	انخفاض السيولة الموجهة الى الاستثمار بالأوراق المالية.

<p><b>نقاط الضعف الرئيسية: Weaknesses</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- صعوبة تعديل الهيكل التنظيمي بسبب الحاجة لموافقة جهات خارجية.</li> <li>- عدم تفعيل قسم التخطيط الاستراتيجي وادارة المخاطر .</li> <li>- الحاجة لمراجعة التشريعات وتعديلها بشكل دوري لسرعة الابتكارات في سوق رأس المال.</li> <li>- صعوبة الاستقطاب النسبي للكوادر الفنية المتخصصة.</li> <li>- الحاجة المستمرة الى مواكبة التطورات في الانظمة الالكترونية والاجهزة .</li> <li>- ضرورة تحديث وتطوير الموقع الالكتروني ومحتواه محدودية المساحة المتوفرة بالمبنى.</li> </ul>	<p><b>نقاط القوة الرئيسية: Strengths</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إقرار القانون الجديد للأوراق المالية رقم 18 لسنة 2017</li> <li>- الهيئة هي الجهة الرئيسية المنظمة لسوق رأس المال</li> <li>- هيكل تنظيمي واضح مع تفويض للصلاحيات.</li> <li>- اهتمام الإدارة العليا في الهيئة بالتخطيط الاستراتيجي.</li> <li>- استقلال مالي واداري وفق قانون الأوراق المالية.</li> <li>- مواكبة الممارسات والمعايير الدولية.</li> <li>- وجود موظفين ذوي خبرة واختصاص ودراية بمجال عمل الهيئة.</li> <li>- بيئة عمل ملائمة.</li> <li>- متانة العلاقة مع مؤسسات سوق رأس بتوفير أدوات اتصال فاعلة</li> <li>- التوجه باستخدام الطاقة البديلة</li> </ul>	<p><b>نتائج تحليل البيئة الداخلية</b></p> <p><b>نتائج تحليل البيئة الخارجية</b></p>
<p><b>استغلال الفرص في معالجة الضعف WO</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إيجاد آلية فاعلة لمراجعة وتعديل التشريعات.</li> <li>- تقديم خدمات الكترونية تفاعلية .</li> <li>- تفعيل مكتب خدمة الجمهور .</li> <li>- تحديث الأنظمة والأجهزة الإلكترونية.</li> <li>- عقد برامج تدريبية متخصصة.</li> </ul>	<p><b>استغلال نقاط القوة في اقتناص الفرص SO</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مراجعة الهيكل التنظيمي للهيئة.</li> <li>- جذب الاستثمارات</li> <li>- البدء بمشروع تزويد المبنى بمصادر الطاقة البديلة.</li> </ul>	<p><b>نقاط الفرص الرئيسية: - Opportunities</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مناخ مستقر سياسياً وأمناً.</li> <li>- اعتماد الاردن نهج التصحيح الاقتصادي</li> <li>- تطبيق الحكومة الالكترونية وتطور قطاع الاتصالات في المملكة.</li> <li>- اعتماد توصيات لجنة النزاهة الوطنية وخطة الأردن 2025</li> <li>- وجود بعض الإعفاءات للمتعاملين بالأوراق المالية من ضريبة الدخل.</li> <li>- عضوية الهيئة في المنظمات الدولية والعربية ذات العلاقة بالأسواق المالية.</li> <li>- التوجه الحكومي نحو استخدام مصادر الطاقة البديلة.</li> </ul>
<p><b>استراتيجيات تجنب الضعف والتهديدات WT</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الاهتمام بالحوافز المعنوية .</li> <li>- تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية واهمية دورها في خدمة المجتمع .</li> </ul>	<p><b>استغلال نقاط القوة في تقليل التهديدات ST</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة التوعية لتوضيح دور مؤسسات سوق رأس المال والتشجيع على الاستثمار في الاوراق المالية.</li> <li>- تفعيل قسم التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر .</li> <li>- مراجعة عمليات الهيئة.</li> </ul>	<p><b>نقاط التهديدات الرئيسية : Threats</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود اسواق مالية منافسة</li> <li>- ضعف الوعي العام للاستثمار بالأوراق المالية.</li> <li>- عدم وجود محاكم متخصصة لفض النزاعات المتعلقة بالأوراق المالية.</li> <li>- ندرة العنصر البشري المؤهل في مجال سوق رأس المال.</li> <li>- النزاعات والتوترات في الدول المجاورة وأثر ذلك على أداء الشركات</li> <li>- تعدد الجهات الرقابية على الشركات. وطول الفترة اللازمة لتعديل القانون.</li> <li>- القرارات والبلاغات المؤثرة على الأداء.</li> <li>- انخفاض السيولة الموجهة الى الاستثمار بالأوراق المالية.</li> </ul>

## 7. ملخص تحليل البيئة الخارجية :

التحديات	الفرص	البيئة الخارجية
عدم الاستقرار السياسي في المنطقة	الإصلاح والانفتاح والاستقرار السياسي في الأردن	المتغيرات السياسية
ارتفاع عجز الموازنة والحساب الجاري لميزان المدفوعات والدين العام للدولة	توصيات لجنة النزاهة الوطنية وخطة الأردن 2025	المتغيرات الاقتصادية
الأزمات الاقتصادية العالمية	توفر المنح والمساعدات التي تهدف إلى دعم التنمية	
	توجه الحكومة لزيادة الشراكة مع القطاع الخاص	
التفاوت التنموي بين مناطق المملكة في ظل غياب مظلة موحدة لجهود التنمية	التوجه الحكومي لتحسين تصنيف الأردن في التقارير الدولية	المتغيرات الاجتماعية
ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المملكة	زيادة الوعي المجتمعي بأهمية سوق رأس المال	المتغيرات البيئية
تدفق اللاجئين على مختلف مناطق المملكة والآثار المترتبة على ذلك	استغلال مواقع التواصل الاجتماعي	
تدفق اللاجئين على مختلف مناطق المملكة والآثار المترتبة على ذلك	التوجه نحو إصدار السندات والصكوك الخضراء	المتغيرات التكنولوجية
	توفر مناخ وبيئة عمل مناسبة تشجع على الإبداع والعمل	
	دليل إصدار التقرير السنوي للشركات	
قصور في تفعيل الخدمات الإلكترونية لربط قواعد البيانات والمعلومات بين الوزارات والمؤسسات	الاستفادة من مخرجات خطط واستراتيجيات التحول الإلكتروني ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية	المتغيرات التشريعية
الحاجة إلى تفعيل بعض القوانين والتشريعات ذات العلاقة بعمل الهيئة	صعوبة التنظيم والرقابة على سوق رأس المال	
	تعدد الجهات الرقابية على الشركات المساهمة العامة	

## 8. الاهداف الفرعية للهدف المؤسسي Strategic Objectives:

### 8.1 الأهداف الفرعية للهدف المؤسسي الأول : حماية المستثمرين في الأوراق المالية:

1. تعزيز جودة حصول المستثمرين على الإفصاحات.

- نظام الإفصاح الالكتروني XBRL.

- تعليمات الحوكمة .

2. تطوير أدوات الرقابة على التداول.

- اعتماد نظام جديد للرقابة على التداول.

3. عقد برامج تدريبية متخصصة.

- دورة متخصصة لممارسة أعمال الخدمات المالية.

### 8.2 الأهداف الفرعية للهدف المؤسسي الثاني : تنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية:

1. إصدار ومراجعة وتعديل التشريعات النافذة في الهيئة.

- اعداد نظام صناديق الاستثمار المشترك.

- اعداد نظام لنقل مهام الرقابة على الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة التي تمارس نشاط التداول من دائرة مراقبة الشركات للهيئة.

- اعداد نظام الترخيص والاعتماد للخدمات المالية وتنظيمها في الاسواق المالية الاردنية .

- اعداد نظام معايير الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية.
- تعديل تعليمات الاصدار.
- تعديل تعليمات حقوق الاكتتاب.
- اعداد نظام عرض التملك العام.
- تعديل اسس خيارات المساهمه.
- اعداد نظام صندوق حماية المستثمر .

## 2. إدخال أدوات جديدة للاستثمار في الأوراق المالية.

- إصدار الصكوك الإسلامية.
- صناديق الاستثمار المشترك.

## 3. تقديم خدمات إلكترونية تفاعلية.

- نظام تتبع المعلومات وسير الاجراءات.

## 4. مراجعة عمليات الهيئة.

- مراجعة وتطوير العمليات والخدمات المقدمة من الهيئة.
- اعداد دليل الخدمات المقدمة من الهيئة بما يتوافق ومتطلبات تقديم الخدمة.
- تحديد احتياجات وقياس رضى متلقي الخدمة.

- مراجعة وتطوير استراتيجية الهيئة المالية.

5.مراجعة الهيكل التنظيمي للهيئة.

- تعديل الهيكل التنظيمي.

6.تعزيز التشاركية المحلية والدولية.

- إعداد مسودات مذكرات التفاهم مع عدد من الدول العربية والاجنبية.

### 8.3 الأهداف الفرعية للهدف المؤسسي الثالث: حماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض لها:

1. تحديث وتطوير البنية التحتية.

- تحديث وتطوير اجهزة حاسوب.

- تحديث وتطوير شبكه الحاسوب وانظمة الحماية.

- تحديث وتطوير اجهزة خوادم وملحقاتها.

- تطوير الموقع الالكتروني للهيئة.

- النظام الالكتروني لاصدار الاوراق المالية.

- نظام الترخيص الالكتروني.

- نظام تتبع المعاملات وسير الاجراءات Workflow.

2. عقد برامج توعوية ذات علاقة بسوق رأس المال.  
- عقد برنامجين توعبيين سنوياً ذات علاقة بسوق رأس المال.
3. الحفاظ على الكفاءات البشرية واستقطاب كفاءات جديدة.  
- تعيين موظفين.  
- خطه التدريب السنوية.